



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة

2015/7/31 - 2015/6/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهري يونيو ويوليو 2015. يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام التاسع على التوالي، ويؤكد التقرير استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعل القيود المجحفة المفروضة على حركة سكان قطاع غزة وعلى حركة البضائع والسلع الأساسية مقبولة على المستوى الدولي، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويرى التقرير أن الحصار الإسرائيلي هو العقبة الأساسية لأي عملية تنمية أو إعمار لقطاع غزة، وهو السبب الرئيسي للأزمة الإنسانية في القطاع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

أبرز سمات الحصار خلال الفترة من 2015/6/1 وحتى 2015/7/31 (61 يوماً):

- **حركة السلع والبضائع:** لم يطرأ خلال فترة التقرير أي تغيير جوهري على الحركة التجارية، فقد استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. كما استمرت القيود الشديدة على توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لإعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للتصنيع والإنتاج. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال بتوريد سلع محددة بعينها فقط، وهي في معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية، وقد شاب دخولها إلى القطاع عوائق عديدة، من بينها إغلاق المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم" لمدة 19 يوماً (31 % من إجمالي أيام الفترة). وقد أدى ذلك إلى:
 - نقص في عدد من السلع الأساسية، حيث سمحت سلطات الاحتلال خلال الأيام التي عمل بها المعبر، بتوريد 16,925 شاحنة، بمعدل 277 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُحِبَ مرورها 48.5% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً، علماً بأن احتياجات القطاع زادت بنسبة كبيرة نظراً للزيادة السكانية خلال 9 سنوات.
 - شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ معظمها من الأسواق، بسبب القيود التي تفرضها السلطات المحتلة على توريد مواد البناء إلى القطاع من ناحية، وفشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة من ناحية أخرى.
 - بعد مرور أكثر من 10 شهور على سريان آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة، اتضح بشكل جلي، عجزها عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الإعمار. ففي خلال فترة التقرير تم توريد 45,185 طناً من مادة الأسمت، و90,630 طناً من مادة الحصمة، و5,160 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 26.8% و64.7% و4.6% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 1.5%، و1.7% و0.5% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الإعمار.
 - منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 19 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 10,115 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 165.8 طن فقط، أي ما يعادل 47.3% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طناً، وفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة.
 - استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 186 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 155 منها محملة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنec)، و12 شاحنة محملة بالأثاث، و9 شاحنات قرطاسية و5 شاحنات أسماك و5 شاحنات ملابس.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

• **حركة الأفراد وتنقل السكان:** ما زالت سلطات الاحتلال تفرض قيوداً تمنع بموجبها معظم سكان قطاع غزة (1.8 مليون نسمة) من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما تحرمهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي" وبعض الأفراد لحاجات شخصية، عدد محدود من الأشخاص (كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حادة بالكرامة الانسانية. ورغم زيادة أعداد الفلسطينيين المسموح لهم بالتنقل عبر معبر بيت حانون "إيريز" خلال فترة التقرير، غير أن الفئات المسموح لها باجتياز المعبر ما زالت محدده، ولم يطرأ أي تغيير عليها. وقد رصد المركز خلال فترة التقرير ما يلي:

- إغلاق معبر بيت حانون "إيريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 9 أيام. وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 2,946 مريضاً يرافقهم 2,840 شخصاً من ذويهم، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلبت تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.
- سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو لـ 249 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 190 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 5 دفعات، فيما سمحت خلال شهر يوليو لـ 167 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 94 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 3 دفعات، ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهري يونيو ويوليو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 190 زيارة فقط خلال يونيو و 94 زيارة خلال يوليو. وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 249 شخصاً خلال شهر يونيو و 167 خلال شهر يوليو، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية استخدام معبر بيت حانون "إيريز" كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، وقد قامت خلال شهر فترة التقرير باعتقال مريض أثناء مروره عبر المعبر.
- أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال فترة التقرير (51 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (10) أيام فقط، تمكن خلالها 4,968 مواطن من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 1,444 مواطن، وأرجعت السلطات المصرية 238 مواطن. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة نحو 16,000 شخصاً، وذلك عدا عن آلاف المواطنين الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

تفاصيل حركة المعابر خلال شهري يونيو ويوليو

المعابر التجارية

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزوية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹.

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

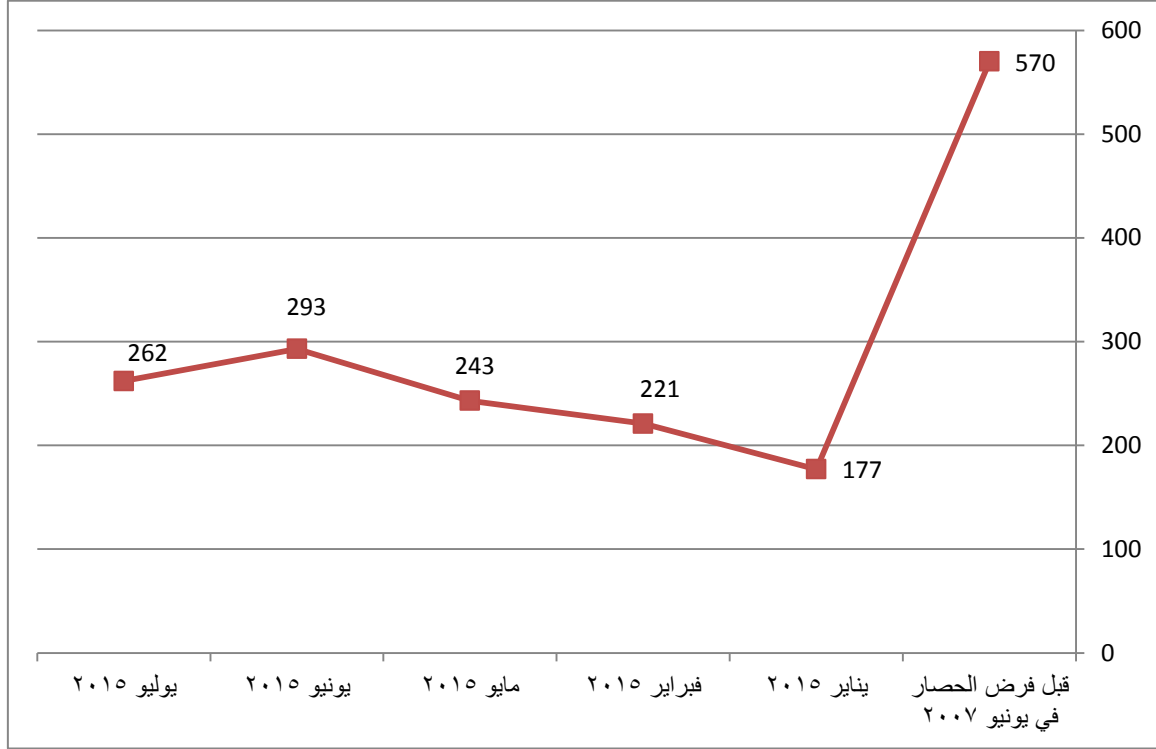
أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 19 يوماً (31% من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 16,925 شاحنة، بمعدل 277 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 48.5% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً، علماً بأن احتياجات القطاع زادت بنسبة كبيرة نظراً للزيادة السكانية خلال 9 سنوات².

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع منذ بداية العام 2015 مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يناير 2015	فبراير 2015	مارس 2015	أبريل 2015	مايو 2015	يونيو 2015	يوليو 2015
المعدل اليومي	570	177	221	236	219	243	293	262
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	100%	31%	38.7%	41.4%	38.4%	42.6%	51.4%	45.9%

1 - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر ناحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبى قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

² - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبّي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة الأساسية.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهرَي يونيو و يوليو) بتصدير حمولة 186 شاحنة فقط لأسواق الضفة الغربية، 155 منها حمولة بسلع زراعية (طماطم، خيار، فلفل حار، فلفل حلو، ثوم، باذنجان، كوسا، نعنع)، و 12 شاحنة حمولة بالآثاث، و 9 شاحنات قرطاسية و 5 شاحنات حمولة سمك و 5 شاحنات ملابس.

• الواردات

- مواد البناء

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهرَي يونيو ويوليو)، محدودة جداً، ولا تلبّي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية. ففي خلال فترة التقرير تم توريد 45,185 طناً من مادة الأسمنت، و 90,630 طناً من مادة الحصى، 5,160 طن من مادة حديد البناء وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

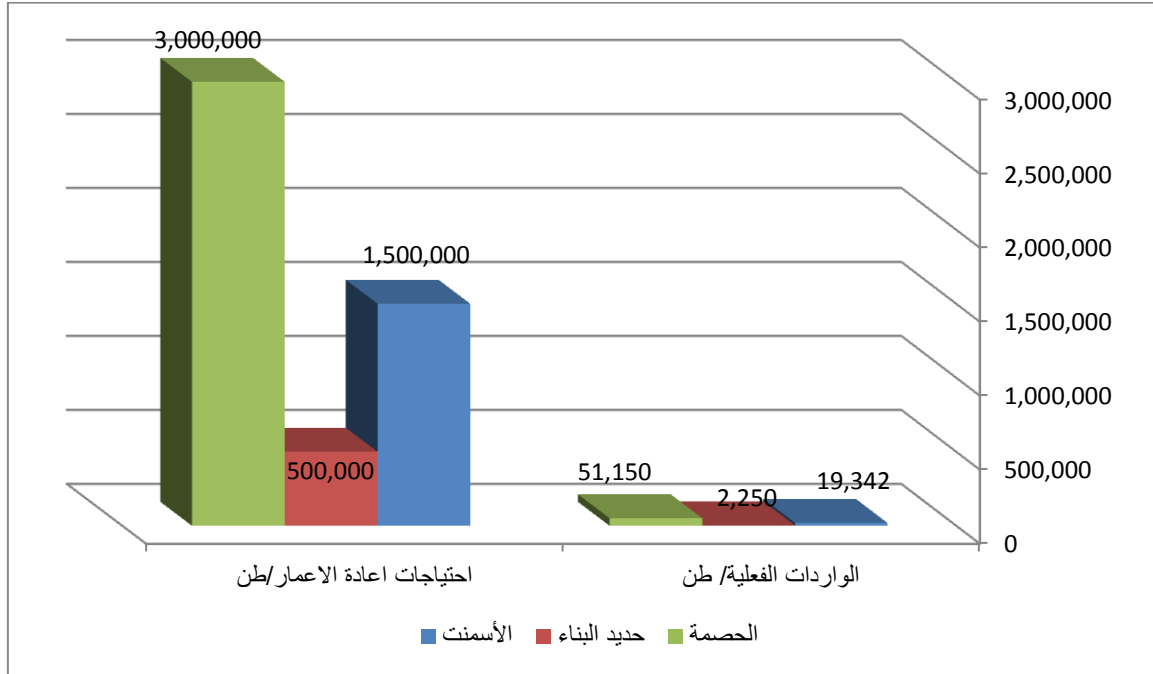
الكميات 26.8% و 64.7% و 4.6% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 1.5%، و 1.7% و 0.5% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار. وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية، أو لشركات فلسطينية ولكن وفق آلية رقابية صارمة يستحيل معها إعمار قطاع غزة. وتؤكد هذه البيانات فشل آلية الأمم المتحدة الخاصة بإعادة أعمار غزة عن الوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لعملية إعادة الاعمار، وذلك بعد مرور أكثر من 10 شهور على سريانها.

في شهر يونيو تم توريد 19,342 طنناً من مادة الأسمنت، و 51,150 طنناً من مادة الحصة، و 2,250 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 23% و 73% و 4% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 1.2%، و 1.7% و 0.4% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر يونيو 2015 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات إعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/طن	احتياجات إعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/طن	النسبة المئوية
الأسمنت	19,342	1,500,000	1.2%	84,000	23%
حديد البناء	2,250	500,000	0.4%	56,000	4%
الحصة	51,150	3,000,000	1.7%	70,000	73%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

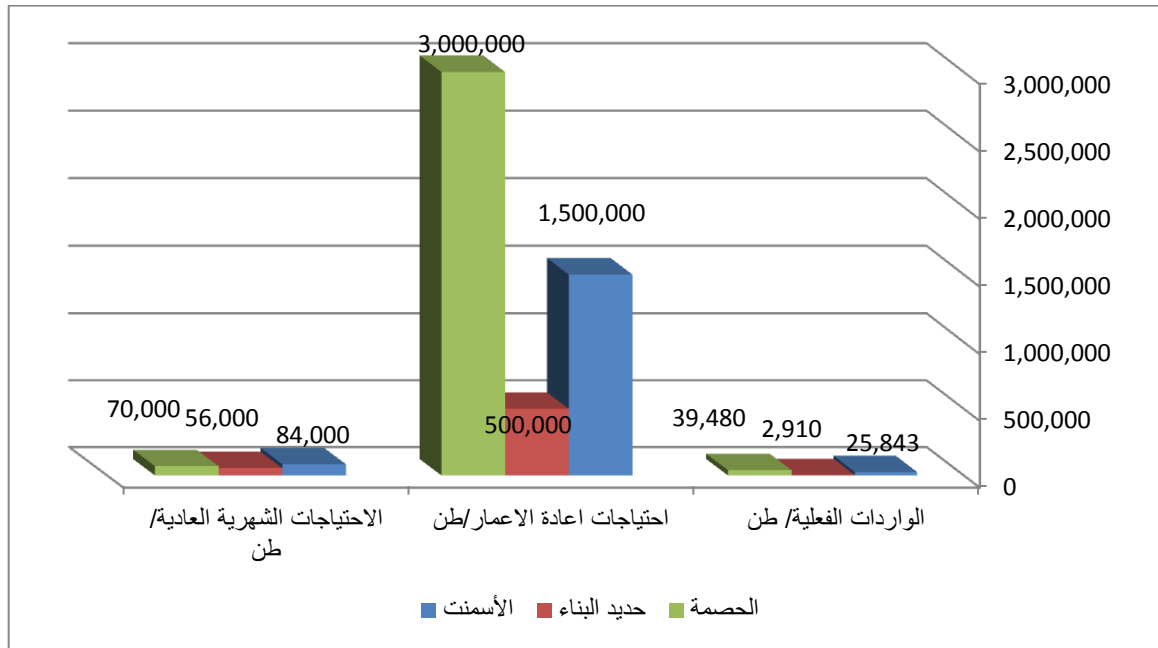
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

وفي شهر يوليو تم توريد 25,843 طناً من مادة الأسمنت، و39,480 طناً من مادة الحصة، و2,910 أطنان من مادة حديد البناء، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 30.7% و56.4% و5.1% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، بينما لا تتجاوز 1.7%، و1.3% و0.5% (على التوالي) من الاحتياجات الهائلة من مواد البناء التي يحتاجها القطاع لإعادة الاعمار.

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر يوليو 2015 والاحتياجات الفعلية في الأوقات العادية واحتياجات إعادة الاعمار

البيان	الواردات الفعلية/طن	احتياجات إعادة الاعمار/طن	النسبة المئوية	الاحتياجات الشهرية العادية/طن	النسبة المئوية
الأسمنت	25,843	1,500,000	1.7%	84,000	30.7%
حديد البناء	2,910	500,000	0.5%	56,000	5.1%
الحصة	39,480	3,000,000	1.3%	70,000	56.4%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

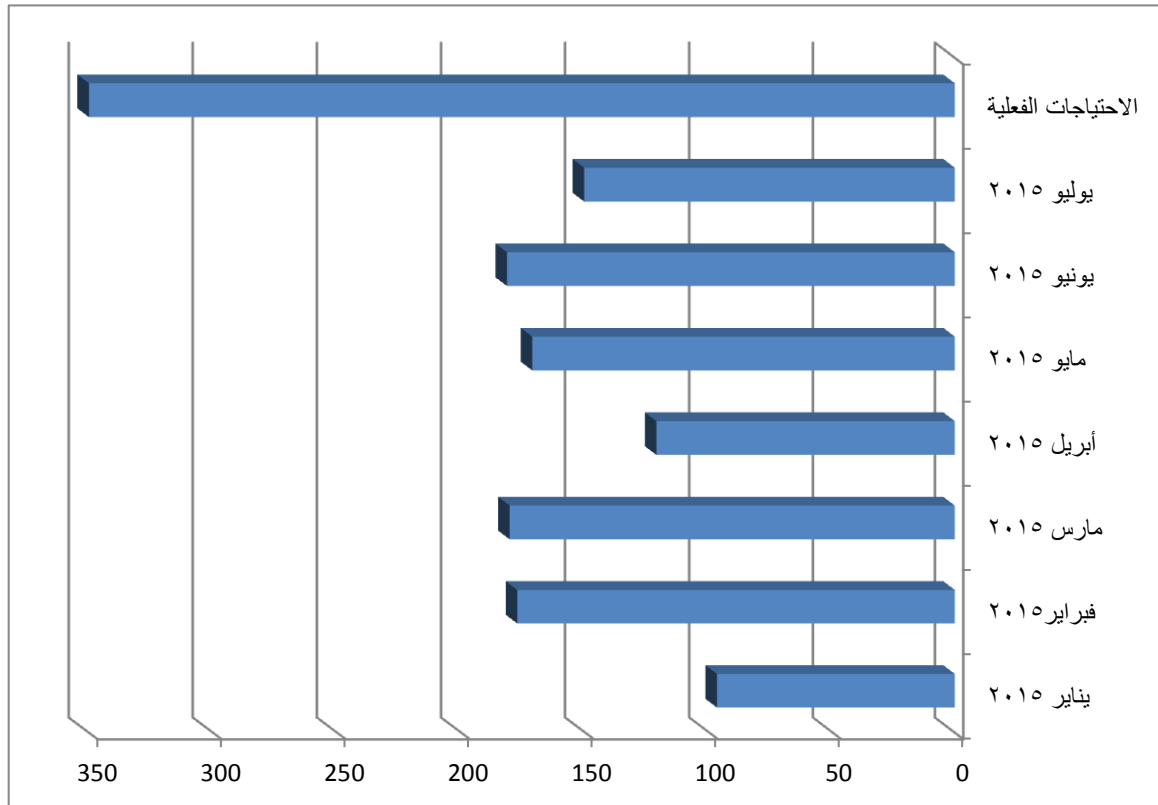


• الوقود والمحروقات

منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 19 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وفي الأيام التي فتح فيها المعبر تم توريد 10,115 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 165.8 طن فقط، ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبتترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 47.3% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 350 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة منذ بداية العام 2015 مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يناير 2015	97	%27.7
فبراير 2015	177.4	%50.7
مارس 2015	180.5	%51.7
أبريل 2015	121.4	%34.7
مايو 2015	171.4	%48.9
يونيو 2015	181.6	%51.8
يوليو 2015	150.5	%43
الاحتياجات الفعلية	350	%100



وقد تم السماح خلال فترة التقرير، بتوريد 20,984,000 لتر سولار، 8,333,000 لتر بنزين، و 12,992,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المعايير المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفرض قيود مشددة على حركة وتنقل سكان القطاع عبر معبر بيت حانون "ايريز"، وتسمح في نطاق ضيق جداً بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحفيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 9 أيام (بالإضافة إلى 8 أيام أخرى فتحت للحالات الطارئة فقط)، خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ورغم زيادة أعداد الفلسطينيين المسموح لهم بالتنقل عبر معبر بيت حانون "ايريز" خلال فترة التقرير، غير أن الفئات المسموح لها باجتياز المعبر ما زالت محدودة، ولم يطرأ أي تغيير عليها.

المرضى

أغلقت السلطات المحتلة الإسرائيلية خلال فترة التقرير (شهرَي يونيو ويوليو) معبر بيت حانون "ايريز" في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية لمدة 9 أيام. وفتح المعبر باقي الأيام وسمح بمرور 2,946 مريضاً (1,605 مريضاً خلال يونيو و1,342 مريضاً خلال يوليو) يرافقهم 2,840 شخصاً من ذويهم (1,541 مرافق خلال يونيو و1,299 مرافق خلال يوليو)، وقد عرقلت سلطات الاحتلال سفر عشرات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وذلك بذرائع مختلفة، من بينها رفض لأسباب أمنية، طلب تغيير المرافق، تأخير الردود وطلب مواعيد جديدة، طلب المريض للمقابلة الأمنية.

زيارات المعتقلين

سمحت سلطات الاحتلال خلال شهرَي يونيو- 249 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 190 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 5 دفعات، فيما سمحت خلال شهر يوليو لـ 167 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 94 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على 3 دفعات، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهرَي يونيو ويوليو

التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
2015/6/1	60	13	36	نفحة
2015/6/8	48	--	38	ايشل
2015/6/15	75	13	44	نفحة
2015/6/22	79	21	43	ريمون
2015/6/30	47	12	29	نفحة
2015/7/6	15	4	7	ايشل
2015/7/13	71	24	40	نفحة
2015/7/20	81	19	47	ريمون



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهريونيو يوليو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الاسرائيلية في مايو 2012. وفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الاسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 190 زيارة فقط خلال يونيو و 94 زيارة خلال يوليو. وينسحب هذا أيضاً على عدد افراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 249 شخصاً خلال شهر يونيو و 167 خلال شهر يوليو، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، اذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستثنائية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الاسرائيلية.

يشار الى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أي منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بمرور 20,834 تاجر أعبر معبر بيت حانون، كما سمحت بدخول 6,115 شخصاً لحاجات خاصة و 1,573 من الموظفين في المنظمات الدولية، و 296 من المسافرين عبر جسر اللنبي و 3,081 شخصاً (من كبار السن) للصلاة في المسجد الأقصى، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقه العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

استمرار استخدام معبر بيت حانون "إيريز" كوسيلة لابتزاز سكان القطاع و اعتقالهم

واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية استخدام معبر بيت حانون "إيريز" كمصيدة لسكان قطاع غزة ووسيلة لابتزازهم أو اعتقالهم، حيث وثق المركز خلال فترة التقرير حالة اعتقال بحق مريض أثناء مرور هعبر المعبر، كما وثق المركز منع نائب نقيب الصحفيين من السفر عبر المعبر، وذلك على الرغم من حصوله على تصريح مسبق.

ووفقاً لتوثيق المركز فقد اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على معبر بيت حانون "إيريز"، في حوالي الساعة 10:30 من صباح يوم الخميس الموافق 2015/7/9، المواطن المريض إبراهيم عادل شحاده الشاعر، 21 عاماً، من سكان حي السلام في مدينة رفح، جنوبي القطاع، وذلك أثناء توجهه إلى الضفة الغربية لتلقي العلاج من ورم في الحلق، في المستشفى الأهلي في مدينة الخليل. وأفاد المواطن عادل شحاده الشاعر، وهو والد المريض المعتقل والذي كان يرافقه، لباحث المركز، أنه، وفي تمام الساعة 10:30 صباح اليوم المذكور أعلاه، نُقِلَ ابنه من قبل أفراد الأمن للمقابلة بعد وصولهما إلى معبر بيت حانون "إيريز"، وانتظر هو في صالة المسافرين حتى الساعة 6:00 مساءً، ثم سُمِحَ له باجتياز المعبر باتجاه إسرائيل. وعندما سأل عن ابنه المريض أخبره أفراد الأمن بأنه سيلحق به بعد قليل. وفي حوالي الساعة 7:00 مساءً، عاد أفراد الأمن وأخبروه بأن عليه مغادرة المعبر باتجاه القطاع، وسيلحق به ابنه بعد 4 ساعات، فغادر، ولكن ابنه لم يلحق به، ولا يزال معتقلاً. وأضاف والد المواطن المريض أن ابنه حصل على تحويلة طبية من دائرة العلاج في الخارج في وزارة الصحة الفلسطينية، وموافقة من سلطات الاحتلال الإسرائيلي للسفر عبر المعبر.

وفي حالة أخرى، منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي صباح يوم الأحد الموافق 2015/6/21، الدكتور تحسين عبد الحميد محمد الأسطل، 43 عاماً، نائب نقيب الصحفيين الفلسطينيين، ومدير التحرير في صحيفة (الحياة الجديدة) التي تصدر في مدينة رام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

الله، من السفر إلى الضفة الغربية عبر معبر بيت حانون، شمالي قطاع غزة، رغم إبلاغه المسبق بصدور تصريح مروره. وأفاد الأسفل، من سكان مدينة خان يونس، لباحث المركز، أنه تقدم عبر الارتباط المدني مع ستة من أعضاء النقابة في غزة؛ للحصول على تصريح مرور إلى الضفة الغربية؛ بهدف المشاركة في مؤتمر في بيت لحم؛ وكذلك لمناقشة قضايا نقابية في مقر النقابة في مدينة رام الله، وجرى إبلاغهم بتاريخ 20/6/2015، أنه جرت الموافقة على سفره مع أربعة من أعضاء الوفد، ورفض اثنين؛ لأن عمرهما أقل من 35 عاماً، وطلب من الموافق على سفرهم التوجه صباح اليوم التالي إلى معبر بيت حانون. وذكر أنهم وصلوا صباح يوم الأحد الموافق 21/6/2015، إلى معبر بيت حانون حتى البوابة رقم (5) التي يقف عندها الارتباط الفلسطيني الذي ينسق لمرور الأشخاص مع قوات الاحتلال، حيث سمح لأعضاء الوفد الأربعة بالمرور، فيما تم منعه من السفر حيث جرى إبلاغه برفض السماح بمروره رغم حصوله على الموافقة المسبقة، وأنه جرى تبرير ذلك بدواع أمنية. وأفاد أنه اتصل مجدداً على الارتباط المدني وجرى إبلاغه بأن قوات الاحتلال تراجعت عن السماح بسفره؛ رغم أنه كان تمكن في وقت سابق (قبل عدة أشهر) من السفر عبر المعبر المذكور.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال فترة التقرير (51 يوماً)، وذلك جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء، فيما فُتح لمدة (10) أيام فقط، تمكن خلالها 4,968 مواطن من مغادرة القطاع، فيما عاد إليه 1,444 مواطن، وأرجعت السلطات المصرية 238 مواطن. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. وقد بلغ عدد المواطنين ممن هم بحاجة ماسة للسفر ومسجلين بكشوفات وزارة الداخلية، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة نحو 16,000 شخصاً، وذلك عدا عن الآلاف من الراغبين في السفر، وغير مسجلين في كشوفات وزارة الداخلية.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. إلغاء آلية الأمم المتحدة المعمول بها حالياً لإعادة الاعمار، وذلك بعد أن أثبتت فشلها في التخفيف من حدة معاناة متضرري العدوان الحربي، وبخاصة أصحاب المنازل والمنشآت المدمرة كلياً، حيث لم تتلق هذه الشرائح أي تعويضات أو مواد بناء لإعادة اعمار ممتلكاتهم المدمرة كلياً.
5. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
6. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.
7. يعيد المركز التذكير بأن الحصار الشامل المفروض على قطاع غزة من أخطر أنواع الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي نفذتها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. ويعتبر الحصار غير الانساني وغير القانوني كارثة من صنع البشر، وجزءاً من جريمة حرب مستمرة ضد المدنيين الفلسطينيين.